مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الحرب على ايران بين حدود القانون الدولي ومخاطر الانفجار الإقليمي

د. هاجد بن يحيى الاصلعي

محلل إستراتيجي

نعيش هذه الأيام اللحظات الحرجة التي تمر بها المنطقة ، ونتابع بقلق الاحداث المتسارعة ، ونشاهد المحللين والخبراء يتصدرون وسائل الاعلام في عملية التحليل الفني للأسلحة وسير العمليات وتحليل الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاضرار التي قد تحل بالمنطقة، ولكن سوف اذهب في هذه الورقة الى بعداً آخر وهو البعد القانوني ،ففي ظل التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط ، تعد الحرب الامريكية الاسرائلية على ايران واحدة من اخطر التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي المعاصر، ليس بسبب طبيعة الأطراف بل بسبب السياق القانوني والسياسي الذي تجري فيه ، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية سعى المجتمع الدولي بناء نظام قانوني يحد من اندلاع الحروب بين الدول ويضع ضوابط واضحة لاستخدام القوة العسكرية ،وقد تم تكريس هذه القواعد في اطار الأمم المتحدة من خلال النصوص الملزمة التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة الذي رسخ مبدا أساسيا يتمثل في حظر استخدام القوة او التهديد بها في العلاقات الدولية باستثناء حالات محدودة نص عليها الميثاق بشكل واضح ، غير ان التطورات المتسارعة التي شهدتها المنطقة مع اندلاع الحرب الامريكية الاسرائلية على ايران اعادت طرح تساؤلات عميقة حول حدود الشرعية القانونية للحروب المعاصرة وحول قدرة النظام الدولي الحالي على ضبط استخدام القوة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة .

يقوم النظام القانوني الدولي الحديث على قاعدة مركزية مفادها ان استخدام القوة بين الدول يجب ان يكون استثناء نادراً وليس قاعدة ، وقد نصت المادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة على امتناع الدول عن استخدام القوة او التهديد بها ضد سلامة الأراضي او الاستقلال السياسي لأي دولة ، ويعد هذا النص احد اهم المبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر ، لأنه جاء نتيجة التجارب الكارثية التي عاشها العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين والتي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الثانية، حين ادرك المجتمع الدولي ان الحروب غير المقيدة بالقانون يمكن ان تقود الى دمار شامل يهدد الاستقرار العالمي .

ورغم ان الميثاق حظر استخدام القوة بشكل عام فانه اقر استثنائيين رئيسين ، الأول هو حق الدفاع الشرعي عن النفس في حال وقوع هجوم مسلح وهو ما نصت عليه المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة ، اما الاستثناء الثاني فهو استخدام القوة بناء على تفويض صادر عن مجلس الامن الدولي اذا رأى المجلس ان هناك تهديداً للسلم والامن الدوليين ، وبين هذين الاستثنائيين يتحدد الاطار القانوني الذي يمكن من خلاله تقييم شرعية أي عمل عسكري في العلاقات الدولية .

وفي سياق الحرب الامريكية الاسرائلية على ايران برز جدل قانوني واسع حول مشروعية الضربات العسكرية التي استهدفت الأراضي الإيرانية ، فهذه العمليات لم تصدر بشأنها موافقة صريحة من مجلس الامن الدولي ، كما ان الأساس القانوني الذي استندت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل يقوم على مفهوم الضربة الاستباقية او الوقائية لمنع تهديدات مستقبلية ، غير ان هذا المفهوم لا يحظى بإجماع في الفقه القانوني الدولي اذ يرى كثير من الباحثين ان توسيع مفهوم الدفاع الشرعي ليشمل التهديدات المحتملة قد يؤدي الى تقويض احد اهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي لأنه يفتح الباب امام الدول لتبرير استخدام القوة استناداً الى تقديراتها الخاصة للمخاطر المستقبلية .

ومع تطور العمليات العسكرية شهدت المنطقة بعداً جديداً من التصعيد تمثل في اطلاق صواريخ بالستية وطائرات مسيرة من ايران باتجاه دول الخليج، وقد استهدفت للأسف البنية التحتية ومصادر الطاقة وهنا يبرز سؤال قانوني بالغ الأهمية يتعلق بمدى مشروعية

هذه الهجمات وفق قواعد القانون الدولي، فدول الخليج من الناحية القانونية تعد دولاً ذات سيادة لم تكن طرفاً في الهجوم على ايران ، الامر الذي يجعل استهداف أراضيها بالصواريخ او الطائرات المسيرة مسألة ذات تبعات قانونية خطيرة، فهي بهذا العمل العشوائي السافر تجعل من كل دولة من دول الخليج عدواً صريحاً يحق لها الرد وفق قواعد النظام الدولي، مع ان دول الخليج بذلت كافة الجهود السياسية والدبلوماسية لتجنيب ايران التدخل الأمريكي حتى وصل الامر الى منع استخدام أراضي واجواء دول الخليج للعمليات العسكرية ، بل تم تحييد القواعد الامريكية في الخليج من الاستخدام في العدوان على ايران ، ولكن للأسف ضلت البوصلة الحربية الإيرانية طريقها من اول ساعة واتجهت للخليج، وحصلت الفوضى التي لم تشهدها ازمة في العالم حيث إسرائيل تحرك أمريكا، وامريكا تضرب ايران، وايران تضرب الخليج والدول المجاورة !

ووفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة فان استهداف أراضي دولة ذات سيادة باستخدام القوة العسكرية يعد في الأصل عملاً غير مشروع مالم يكن ذلك في اطار قانون الدفاع الشرعي عن النفس ضد هجوم مسلح صادر من تلك الدولة نفسها، وبالتالي فان استهدافها بالصواريخ يفسر في اطار القانون الدولي على انه استخدام غير مشروع للقوة ضد دولة ثالثة.

ضلت البوصلة الحربية الإيرانية طريقها من اول ساعة واتجهت للخليج، وحصلت الفوضى التي لم تشهدها ازمة في العالم حيث إسرائيل تحرك أمريكا، وامريكا تضرب ايران، وايران تضرب الخليج والدول المجاورة

وقد تجادل ايران بان بعض دول الخليج وفرت تسهيلات عسكرية او لوجستية للقوات الامريكية او الاسرائلية وهو ما تعتبره طهران مشاركة غير مباشرة في العمليات العسكرية ، غير ان القانون الدولي يميز بين المشاركة المباشرة في العمليات القتالية وبين تقديم تسهيلات او وجود قواعد عسكرية اجنبية على اراضي دولة ما ، ولذلك فان توجيه ضربات عسكرية واسعة ضد أراضي هذه الدول قد يثير تساؤلات قانونية جديدة حول مبدأ التناسب والضرورة في استخدام القوة .

ولا تقتصر خطورة هذه الهجمات على بعدها القانوني بل تمتد الى تداعيتها الاستراتيجية على امن المنطقة بأكملها ،فاستهداف دول الخليج بالصواريخ والمسيرات يفتح الباب امام توسيع دائرة الحرب لتشمل اطرافاً إضافية وهو ما قد يحول الصراع من مواجهة محدودة الى حرب شاملة واسعة النطاق .

ان الشرق الأوسط يعد احد اكثر الأقاليم حساسية من الناحية الجيوسياسية حيث تتداخل فيه المصالح الإقليمية والدولية ، الامر الذي يجعل أي تصعيد عسكري قابلا للانتشار بسرعه ، كما ان لهذه التطورات انعكاسات مباشرة على الامن الاقتصادي العالمي ، فدول الخليج تمثل محوراً اساسياً في سوق الطاقة الدولي واي تهديد مباشر لأمنها قد يؤدي الى اضطرابات واسعة في أسواق النفط والغاز وهو ما سينعكس بدوره على الاقتصاد العالمي ، ومن هنا فان اتساع دائرة الحرب ليشمل استهداف البنية التحتية او الموانئ او المنشآت النفطية في المنطقة قد يؤدي الى تداعيات اقتصادية تتجاوز بكثير حدود الصراع العسكري.

وتكمن الخطورة الأكبر في ان الحروب التي تتضمن استخدام الصواريخ والطائرات المسيرة ضد عدة دول في وقت واحد غالباً ما تؤدي الى سلسلة من ردود الفعل المتبادلة حيث تسعى كل دولة الى تعزيز دفاعاتها او الرد على التهديدات التي تواجهها، ومع

مرور الوقت قد يتحول هذا التصعيد المتبادل الى حالة من عدم الاستقرار المزمن في المنطقة، الامر الذي يزيد من احتمالات وقوع مواجهات عسكرية إضافية بين اطراف متعددة .

ان ما تشهده المنطقة اليوم لا يمثل صراع عسكري تقليدي بل هو اختبار حقيقي لقدرة النظام الدولي على احتواء الازمات قبل ان تتحول الى حروب واسعة النطاق، فالقواعد القانونية التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية كانت تهدف الى منع مثل هذه السيناريوهات من خلال انشاء منظومة امن جماعي قادرة على ردع العدوان وحفظ الامن والاستقرار الدولي، غير ان التطورات الراهنة تشير الى ان هذه المنظمة تواجه تحديدات متزايدة في ظل التحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم .

وفي ظل هذه المعطيات يصبح اتساع دائرة الحرب احد اخطر السيناريوهات المحتملة في المرحلة المقبلة، فالتاريخ يبين ان كثيرا من الصراعات التي بدأت بمواجهات محدودة تحولت تدريجياً الى حروب أوسع نتيجة تراكم التفاعلات العسكرية والسياسية بين الأطراف المختلفة ، واذا استمرت الهجمات المتبادلة وتوسعت لتشمل المزيد من الدول فان المنطقة قد تدخل مرحلة جديدة من عدم الاستقرار قد تمتد اثارها لسنوات طويلة .

وفي النهاية تكشف هذه الحرب عن مفارقة أساسية في العلاقات الدولية المعاصرة ، فبينما يقوم النظام القانوني الدولي على مبدأ حظر استخدام القوة فان الواقع السياسي ما زال يشهد استخداماً متكرراً للأدوات العسكرية لحسم النزاعات ، وبين النصوص القانونية التي تسعى الى حماية السلم الدولي والوقائع الاستراتيجية التي تفرضها موازين القوى يبقى مستقبل هذه الحرب مرهونا بقدرة المجتمع الدولي على احتواء التصعيد ومنع تحوله الى مواجهة إقليمية او دولية أوسع قد تعيد رسم ملامح النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين .

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64